

استمرار نهج تكييف السياسة النقدية

«بيتك للأبحاث»: تراجع النظرة السلبية لتوقعات

نمو الاقتصاد العالمي

قال تقرير شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن التحليل الفني لتوقعات وسط الاسيوع للدولار الاسترالي مقابل الدولار الأمريكي «التغير اليومي للدولار الاسترالي مقابل الدولار الأمريكي» ، أدى تراجع النظرة السلبية لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي فضلا عن التعافي الأخير في قطاع الصناعات التحويلية في الصين والتي تعد الشريك التجاري الأكبر لاستراليا إلى استمرار دعم الدولار الاسترالي. ولا يزال بنك الاحتياطي الأسترالي «البنك المركزي الأسترالي» يبقى على أسعار الفائدة دون تغيير عند 3 في المئة للمرة الثالثة على التوالي بعد أن أظهر الاستهلاك المحلي علامات على تعافي معتدل في الاقتصاد. وبالرغم من ذلك، منحت التوقعات الحالية للتضخم مجالا للزهد من التخفيف من سياسة التيسير النقدي، والتي من المرجح أن تتماشى مع المستهدف الذي



يتراوح بين 2-3 في المئة، ومع احتمالية أن يكون النمو خلال السنوات المقبلة أقل بقليل من

الوتيرة التي كان عليها، فمن المتوقع أن يستمر نهج تكييف السياسة النقدية وفقاً لذلك.

وتتوقع أن يكون لاتجاه حركة الدولار الاسترالي مقابل الدولار الأمريكي وتيرة سلبية على المدى

هل ارتكبت أخطاء شنيعة جعلتها في «أزمة»؟

«ساكسو بنك»: المشكلة الحقيقية ليست قبرص بل «اليورو»

■ العديد من المؤسسات المالية استفادت من الأزمة الحالية

يعتقد لارس ساير كريستنسن، المؤسس الشريك والرئيس التنفيذي لساكسو بنك أن المشكلة الحقيقية ليست قبرص، بل هي اليورو. كما كتب في مدونته الأخيرة على الإنترنت.

وقال: بعد أسابيع قليلة مليئة للقلق، أود أن أختتم تعليقاتي للمنطقة بقبرص. وأمل أن أنتقل إلى قضايا أخرى في المستقبل. فمن المدهش أن عملية الإنقاذ البالغة عشرة مليار يورو يمكن أن تترك العالم مشدوها لفترة طويلة. ولكن مرة أخرى، في حين أن المبلغ ليس ضخماً، فإن بعض آثاره مفرقة.

ومضى: أن يذخر اقتصاد صغير خلال مدة تقدر بعطلة نهاية الأسبوع هو أمر في حد ذاته مخيف جداً؛ ولكن مصير قبرص كان قد حُكم عليه في الأساس عندما كشفت الترويكات التتبع عن نسختها الأولى من أزمة الإنقاذ. أن تضحي النتيجة النهائية أسوأ حتى مما كان متوقعا، فإن هذا لا ينبغي أن يبعث على استغراب أحد بعد الجهود التي بذلتها منطقة اليورو سابقاً في سبيل إنقاذ مشروعها. ليس هناك خط ممتد أو تنسيق بشأن المبادرات، كما أن الخطط الكبرى تحمل أخطاراً بأنها مجرد خريشة مكتوبة بغير عناية على منديل ورق بعد موعد التوم بوقت طويل. وبالتالي، فإن النتائج كانت رديئة.

إذا هل ارتكبت قبرص أخطاء فظيعة جعلتها تستحق هذا المصير الشنيع؟ في الواقع هي لم تفعل شيئاً من ذلك. كانت لقبرص أرقاماً جيدة سواء بالنسبة للدول أو للنمو العام أو للموارد المالية – بالتأكيد مقارنة مع العديد من البلدان الأخرى في المنطقة. تمكنت قبرص بجذاج من بناء قطاع خدمات مالية قوي، ذلك لأن الجيزة لا تمتلك إلا القليل من الصناعة أو الزراعة لتعيش منها. تلمنع قبرص بإعمال جيد وقوة عامة ناطقة بالإنجليزية، كما أنها استندت على القانون البريطاني. ويشكل عام، فإنها ليست مكاناً سيئاً للقيام بأعمال تجارية، فهي بذلت ما في وسعها للقيام به. كان الشيء الوحيد الذي ذهب في الاتجاه الخاطئ بالنسبة لقبرص هو توقع مصرفيين أن ساسة منطقة اليورو يمكن الوثوق بهم فيما يتعلق بسدادهم لقروضهم؛ والاستثمار بكثافة في المستندات والأوراق المالية اليونانية لم يكن أمراً غير عادي بالنسبة لبلد شديد



الكل بانتظار انقراج الأزمة

■ لا يستطيع أحد أن يبرئ القطاع المصرفي في وجود ديناميات في منطقة اليورو

■ الجزيرة لا تمتلك إلا القليل من الصناعة والزراعة تعيش منهما

الصلة باليونان – ولا يختلف الأمر كثيراً عن ما تفعله البنوك الأخرى بالدول السيادية الوطنية الخاصة بها. في هذه الحالة الديون السيادية الشبه وطنية... من خلال ما قللت سابقاً بخصوص مسؤولين رفيعي المستوى في القطاع المصرفي بقبرص، كان واضحاً تماماً عدم وضع ضغوط سياسية لا يستهان بها على الأقل على تلك البنوك التي تعمل من اليونان لشراء السندات المحلية. قلل بشكل واضح من مخاطر هذا التركيز أو التشديد، ولكن في الأساس، كان هناك اعتماد على منطقة اليورو لدعم أي دولة تدخل في مشاكل خطيرة، بما في ذلك اليونان. إن كنتم تذكرون، فإنه قبل سنوات قليلة، اعتقد معظم الناس فعلاً أن هذا كان جزءاً لا يتجزأ من صفقة اليورو. وألا لما حدث مثل هذا القارب الكبير في عائدات السندات. لذلك أنا لا اعتقد أن باستطاعة أحد أن يُبرأ القطاع المصرفي القبرصي من اليوم تماماً، ولكن كل المشاكل كان من الممكن فقط أن تضيق في صلب النظام مع وجود ديناميات منطقة اليورو؛ وإلا، لكان عدد المستثمرين الأجانب الذين يضعون أموالهم في قبرص أقل، ولكانت ديناميات مخاطر سوق السندات السيادية الخاصة بالتعويم الحر للزخا قد حظرت مثل هذه التفرعات. وكان ذلك سيؤدي إلى تعديل أسرع للمخاطر الجنبية على العلامة في مقابل السوق. اليونان نفسها ربما لم تكن لتدخل بالتمويلاتها المالية المستحقة، ولكن بدلاً من ذلك اعتمدت على التخفيض التفاضلي لقمة العملة كما كانت تفعل دائماً في الماضي. أكبر بكثير من الحد الذي كانت الأسواق الرأسمالية الحرة تسمح به في أي وقت مضى؛ لكننا الآن –بالتالي– باتت لدينا ضوابط رأس المال والقيود الخاصة بالسحب والضرائب الفعلية على الثروة داخل منطقة اليورو. وهذا يعني أن مفهوم اليورو بات يمكن أن نقول عنه أنه بالكاد موجود في نفس الشكل السابق الذي كان عليه. هناك على الأقل صيغتان من اليورو: اليورو المقيّد في نيقوسيا واليورو الغير مقيّد –على الأقل حتى الوقت الحاضر– في بقية منطقة اليورو؛ وهما ديناميتان مختلفتان تماماً. واعتقد أنها البداية لنماذج متعددة من اليورو في المستقبل. من المرجح الجوء إلى تدابير مماثلة في حالات مماثلة، فالآن بات الناس بالفعل يتساءلون ويناقشون: أين ستكون الضربة القادمة للأزمة. سلوفينيا؟ مالطا؟ دولة أخرى، مشكلة أكبر من ذلك بكثير، بلدان؟ ذكرتها صحيفة فاينانشال تايمز ذلك اليوم بتحذير فريدريك هايك الذي تشعّر له الأبدان حول ضوابط قيود رأس المال. قائلاً: لا شيء في البداية يبدو أنه يؤثر على الحياة الخاصة إلا ضبط الدولة للتعاملات بالنقد الأجنبي. ومعظم

الطويل مع انخفاض محدود وإن يظل اتجاه حركة سعر الصرف عند مستويات الدعم الإيجابي في مستوى التعادل. ومع ذلك، لا يزال كل من EMA5 وEMA10 على المدى القصير أعلى من EMA20 على المدى المتوسط، مما سيدعم المزيد من الدعم عند حدوث أي انخفاض في سعر الصرف. ويقترب مؤشر القوة النسبية «RSI» من مستويات التوازن التي على الملئ المتماثل المؤقت على أساس أسبوعي كما هو موضح في الرسم البياني المرفق. وإننا نتوقع أن يكسر سعر الدولار الاسترالي مقابل الدولار الأمريكي الملئ المتماثل وأن يستهدف مستويات المقاومة التي تتراوح بين 1.0600 إلى 1.0635.

أهم الأحداث هذا الأسبوع: تصدر أرقام مبيعات التجزئة واعتمادات البطاني يوم الخميس، وفي حالة كون الأرقام قوية، فمن المرجح أن يدعم ذلك من موقف الدولار الاسترالي.



لاري ماير كريسشن

بينما تبدأ الدول المتضخمة بالرعاية والرفاهية في الانهيار بسبب وعودها الغير مسؤولة، وكذلك الحال بالنسبة لنظم قيمها المشهورة وخصائصها الديموغرافية التي لا يمكن تحملها أو دعمها، يصبح من السهل إقناع أكثر من 50 في المئة من الناضحين أن مصادرة وسرقة أموال الآخرين هو أمر جيد ومقبول إذا كان ذلك من أجل الصالح العام. نجد الملاحقة أن مجموعة بوسطن الاستشارية أجرت عملية حسابية وجدت فيها أن 28 في المئة من الثروات الخاصة للعموم سوف تكون مطلوبة للوفاء فقط بالانتماءات الحالية –ليس الانتماءات المستقبلية، ولا يمكن لهذا المال أن يأتي إلا من مكان واحد...جيبوكم: فخذوا حذرکم.

سارت الكثير من الأشياء في الاتجاه الخاطئ، على مدى السنوات القليلة الماضية، ولكن زُرعت البذور منذ سنوات عديدة؛ ففي شكل الضغط على المزيد من الناس للحصول على «الحق» في امتلاك ممتلكاتهم حتى عند عدم وفائهم بمعايير الرهن العقاري التقليدية – يكون ذلك بالتبعية رهناً عقارياً. أما في شكل «الاستحقاقات» الهائلة ليس للفقر فقط، ولكن أيضاً الطبقة المتوسطة في دول الرعاية والرفاه – وبالنسبة للعجز والديون المتضخمة. أما في شكل اليورو، وهو مشروع سياسي ضخم لا أساس عملي له – تكون التضخم أزمة تليها أزمة، تمتد فيها رقعة الدومينو بعيداً عبر السافة.

من المؤكد، أن العديد من المؤسسات المالية قد استفادت من الذين تعاملوا معها؛ فهي ليست بعيدة عن كونها مثنية ولا عن المسؤولية عن الفوضى الحالية. ولكن المشاكل الحقيقية لا تكمن في الأشخاص الذين يحاولون الاستفادة من كل الظروف التي يعملون ضمنها، بل المشكلة الحقيقية تكمن في الإطار الذي أنشأه السياسيون ومنع الأسواق الحرة من التعامل مع الفائض كما تفعل الرأسمالية دائماً. إن نموذجاً لحل الأزمات وتعرض أعمال الفقراء هو جزء من الرأسمالية، وذلك ليست دائماً أمر جيد – إنما هي صفقة رابحة جداً أكثر كفاءة وأسرع من محاولة باشرة لإقناع ما هو محكوم عليه بالفشل أساساً؛ وسوف لن تسمح أبداً للمشاكل بالتمو إلى الحجم الذي تواجهه الآن.

«برقان» يقدم خصومات لعملائه بالتعاون مع «بيت العمارة»



شعار حملة برقان

تنفيذاً لقرارات قمة الرياض الاقتصادية التي انعقدت مطلع العام الحالي رفع رؤوس أموال الصناديق العربية بـ10 مليارات دولار

المدة في 2011، وارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول ما بين 22 و86 في المئة، وانخفاض التدفقات المالية الخارجية من 20 بليون دولار إلى 16 بليوناً، إضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة في ظل تقديرات بوصول عدد العاطلين من العمل إلى نحو 17 مليوناً.

ولم يغفل الوزير تحدي الأمن الغذائي، في وقت لم تحقق مشاريع الزراعة الزيادة المستهدفة في الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، لأسباب أبرزها ضعف البنية التحتية والبيئة الاستثمارية والموارد البشرية والمالية، ما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية التي بلغت عام 2010 نحو 41 مليار دولار ونصل حالياً إلى 89 مليار دولار، في حين يتطلب ردم الفجوة استثمارات تراوح بين 65 و80 مليار دولار.

ولم يغفل الوزير تحدي الأمن الغذائي، في وقت لم تحقق مشاريع الزراعة الزيادة المستهدفة في الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، لأسباب أبرزها ضعف البنية التحتية والبيئة الاستثمارية والموارد البشرية والمالية، ما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية التي بلغت عام 2010 نحو 41 مليار دولار ونصل حالياً إلى 89 مليار دولار، في حين يتطلب ردم الفجوة استثمارات تراوح بين 65 و80 مليار دولار.

وأشار الوزراء إلى أن الاجتماع يهدف إلى رسم خارطة طريق تمهيد لإيجاد خلق مناخ استثماري يواكب التطورات الاقتصادية للمنطقة لإنشاء مشاريع إقليمية مشتركة لمواجهة التحديات، تؤدي إلى اتساع أسواق العمل ودعم حركة الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري.

وأكد نائب حاكم دبي وزير المال الإماراتي حمدان بن راشد آل مكتوم، أن التحديات التي تواجهها المنطقة تتمثل في تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمية والأزمات السياسية الإقليمية.

وأشار الوزراء إلى أن الاجتماع يهدف إلى رسم خارطة طريق تمهيد لإيجاد خلق مناخ استثماري يواكب التطورات الاقتصادية للمنطقة لإنشاء مشاريع إقليمية مشتركة لمواجهة التحديات، تؤدي إلى اتساع أسواق العمل ودعم حركة الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري.

وأكد نائب حاكم دبي وزير المال الإماراتي حمدان بن راشد آل مكتوم، أن التحديات التي تواجهها المنطقة تتمثل في تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمية والأزمات السياسية الإقليمية.

وأشار الوزراء إلى أن الاجتماع يهدف إلى رسم خارطة طريق تمهيد لإيجاد خلق مناخ استثماري يواكب التطورات الاقتصادية للمنطقة لإنشاء مشاريع إقليمية مشتركة لمواجهة التحديات، تؤدي إلى اتساع أسواق العمل ودعم حركة الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري.

وأكد نائب حاكم دبي وزير المال الإماراتي حمدان بن راشد آل مكتوم، أن التحديات التي تواجهها المنطقة تتمثل في تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمية والأزمات السياسية الإقليمية.

وأشار الوزراء إلى أن الاجتماع يهدف إلى رسم خارطة طريق تمهيد لإيجاد خلق مناخ استثماري يواكب التطورات الاقتصادية للمنطقة لإنشاء مشاريع إقليمية مشتركة لمواجهة التحديات، تؤدي إلى اتساع أسواق العمل ودعم حركة الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري.

وأكد نائب حاكم دبي وزير المال الإماراتي حمدان بن راشد آل مكتوم، أن التحديات التي تواجهها المنطقة تتمثل في تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمية والأزمات السياسية الإقليمية.

وأشار الوزراء إلى أن الاجتماع يهدف إلى رسم خارطة طريق تمهيد لإيجاد خلق مناخ استثماري يواكب التطورات الاقتصادية للمنطقة لإنشاء مشاريع إقليمية مشتركة لمواجهة التحديات، تؤدي إلى اتساع أسواق العمل ودعم حركة الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري.

وأكد نائب حاكم دبي وزير المال الإماراتي حمدان بن راشد آل مكتوم، أن التحديات التي تواجهها المنطقة تتمثل في تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمية والأزمات السياسية الإقليمية.

وأشار الوزراء إلى أن الاجتماع يهدف إلى رسم خارطة طريق تمهيد لإيجاد خلق مناخ استثماري يواكب التطورات الاقتصادية للمنطقة لإنشاء مشاريع إقليمية مشتركة لمواجهة التحديات، تؤدي إلى اتساع أسواق العمل ودعم حركة الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري.

وأكد نائب حاكم دبي وزير المال الإماراتي حمدان بن راشد آل مكتوم، أن التحديات التي تواجهها المنطقة تتمثل في تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمية والأزمات السياسية الإقليمية.

وأشار الوزراء إلى أن الاجتماع يهدف إلى رسم خارطة طريق تمهيد لإيجاد خلق مناخ استثماري يواكب التطورات الاقتصادية للمنطقة لإنشاء مشاريع إقليمية مشتركة لمواجهة التحديات، تؤدي إلى اتساع أسواق العمل ودعم حركة الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري.

وأكد نائب حاكم دبي وزير المال الإماراتي حمدان بن راشد آل مكتوم، أن التحديات التي تواجهها المنطقة تتمثل في تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمية والأزمات السياسية الإقليمية.